المحكمة الاتحادية ترد طعناً في جداول الموازنة

ردت المحكمة الاتحادية يوم الثلاثاء، الطعن المقدم من قبل النائب رائد المالكي ضد القرار النيابي رقم 64 لسنة 2024 المتعلق بموافقة مجلس النواب على جداول الموازنة.

وذكر المالكي في بيان تلقته المطلع؛ إن "المحكمة بررت ردها بعدم الاختصاص بنظر الطعن بصيغته المقدمة ضد القرار النيابي".

وأضاف "ما المطلوب للطعن، ربما تقصد ان يقدم ضد الجداول مباشرة، وفي هذه الحالة أيضا سيرد الطعن استنادا لاحكام النظام الداخلي التي تمنع (غير الجهات الحكومات) من الطعن سواء كانوا نواب الشعب أو مواطنين (م22 من النظام الداخلي)".

واشار إلى أنه "في الوقت ذاته ردت المحكمة الطعن المقدم من عضو اللجنة المالية (النائب مصطفى الكرعاوي) الذي طعن بالجداول، وبررت الرد بأنه لا يمتلك مصلحة في الطعن".

وتابع المالكي؛ أنه "كان متوقع ان ترد الطعون لان المحكمة ستغلب ماتعتبره مصلحة عليا للدولة بالمضي بتنفيذ جداول الموازنة ولن تعيد الأمور للوراء بغض النظر عن وجود أسباب قانونية صحيحة للطعن".